إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

المنفوحي: إصدار الرخص التجارية للعقارات من «التجارة» قريباً

أعلن مساعد المدير العام لشؤون قطاع التطوير والمعلومات م.أحمد المنفوحي عن موافقة وزارة التجارة منح الموافقات المسبقة للتراخيص المتعلقة بالمباني والمنشآت التجارية مباشرة استنادا إلى المخططات المعمارية المرخصة من قبل البلدية والمحدد بها الأنشطة والمساحات المسموح لصاحب العقار باقامتها

م.أحمد المنفوحي

وفق القرار الوزاري رقم (372) لسنة 2008 الصادر من وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن لائحة المحلات العامة مع قيام الهيئة العامة للمعلومات المدنية بإضافة الرقم المدني بالمخططات المعمارية لكل محل تجاري مرخص. وقال المنفوحي في تصريح صحافي ان وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله ووزير التجارة أنس الصالح يعملان حاليا على فك التشابك وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص التجارية، مشيرا إلى أنه تم عقد اجتماع يوم الأحد الماضي برئاسة الوزير الصالح وحضور ممثلين عن بلدية الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية وديوان الخدمة المدنية تم خلاله طرح فكرة فك التشابك. وأضاف المنفوحي: أن وزير التجارة أعطى تعليماته للمعنيين في وزارته بتشكيل لجنة من الجهات المعنية تختص بوضع آليات التنفيذ وخطة العمل لتنجز أعمالها خلال شهر ونصف الشهر من صدور القرار. وأوضح المنفوحي أنه حال الانتهاء من فك التشابك يجب نقل الاختصاص في إصدار التراخيص التجارية إلى جهة حكومية واحدة تكون هي المعنية بها ممثلة في وزارة التجارة، مبينا أن الأمر يحتاج إلى تعديل تشريعي على القانون رقم (32) لسنة 1969 الصادر في شأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية والقانون رقم (5) لسنة 2005 شأن بلدية الكويت واللوائح المتعلقة بهما فضلا عن الدورة المستندية التي تستغرق وقتا طويلا مشيرا إلى أن الوزير الصالح أعطى تعليماته إلى المعنيين بوزارته للبدء في إعداد دراسة شاملة بالتعديلات التشريعية المطلوبة التي يمكن من خلالها نقل اختصاص إصدار التراخيص إلى وزارة التجارة فقط والاهتمام والتركيز خلال الفترة المقبلة على منح الموافقات المسبقة للتراخيص التجارية كونها لا تتعارض مع القوانين واللوائح.

وأكد أن هذه الخطوة من شأنها الإسهام وبشكل كبير في رفع تصنيف الكويت لدى البنك الدولي مما يجعلها أرضا خصبة لجذب الاستثمارات وتنفيذ رؤية صاحب السمو الأمير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا بالإضافة إلى تقليص الدورة المستندية وحصر إصدار التراخيص التجارية في جهة حكومية واحدة دون الحاجة لمراجعة صاحب الترخيص لجهات أخرى إضافة إلى الاستفادة من التطور الحالي الذي أحدثته الهيئة العامة للمعلومات المدنية من خلال برمجة الرقم المدني للمنشآت.

وأعرب المنفوحي عن شكره وتقديره لوزيري التجارة والبلدية على تفاعلهما السريع في محاولة تذليل الصعاب وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص التجارية بما يحقق التنمية الشاملة في البلاد.

حفظت طلب إيقاف تحويل القطعة (1) بالمنقف للاستثماري

لجنة الأحمدي أجلت تخصيص المنطقة الحرفية لـ «الوفرة الإسكاني»

مانع العجمي خلال ترؤسه اللجنة

أجلت لجنة الاحمدي خلال اجتماعها امس برئاسة مانع العجمي طلب تخصيص المنطقة الحرفية المخصصة للهيئة العامة للصناعة والمنطقة غير المحددة الاستعمال لمشروع الوفرة الاسكاني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك لاستدعاء الجهاز التنفيذي واحضار قرار المجلس السابق في توسعة المنطقة السكنية.

وقال العجمي إنه تم حفظ طلب بعض اهالي القطعة (1) بمنطقة ابوحليفة بشأن ايقاف تحويل القطعة من سكن خاص الى استثماري.

وذكر أنه تم تأجيل الطلبات التالية طلبت وزارة الاشغال تخصيص 45 موقعاً لخزانات خرسانية ارضية رئيسية وفرعية للمياه الصحية المعالجة لعدة مناطق بالجهة الجنوبية لعدد 5 مناطق، وطلب وزارة الاشغال بشأن الاتفاقية الاستشارية لدراسة وتصميم واشراف على تنفيذ توسعة محطة ام الهيمان والاعمال المكملة لها وذلك بخصوص طلب تخصيص 45 موقعا لخزانات خرسانية ارضية ورئيسة وفرعية، اضافة الى طلب عمل مخرج في منطقة المنقف من الشارع الرئيسي الى مدخل القطعة (2)، وطلب شركة البترول الوطنية التصريح بترخيص مكاتب وتشوين مواد بمنطقة الزور للمقاولين الموكل لهم مشروع المصفاة الجديدة بالمنطقة.

وبين بأنه تم الموافقة على طلب شركة البترول الوطنية ترخيص سكن عمال مؤقت بمنطقة ميناء عبدالله ضمن منطقة تجميع مقاولي الدولة لشركة الخليج المتحدة، كما تم احالة طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تخصيص موقع صالة افراح ضمن مركز الضاحية بمنطقة العقيلة للادارة لايجاد موقع بديل.

كما تم احالة طلب وزارة التربية تمديد قرار توسعة المدرسة المخصصة لشركة المعرفة النموذجية للخدمات التعليمية، اضافة الى ابقاء طلب وزارة التربية ترخيص اقامة مدرسة خاصة (نظام هندي) ضمن القطعتين (1 و2) بمنطقة المهبولة.

البلدية: عمليات رفع المخلفات من نقعة الشملان متواصلة بالتعاون مع الجهات الحكومية

عدد من مسؤولي البلدية خلال المشاركة في تنظيف النقعة

جانب من رفع القوارب الغارقة في نقعة الشملان

واصلت البلدية بتعليمات من مديرها العام م.أحمد الصبيح ممثلة في إدارة الخدمات العامة ومركز النظافة بالمدينة عمليات رفع المخلفات والعوالق البحرية من نقعة الشملان الواقعة بالقرب من سوق شرق وذلك بالتعاون مع فريق الغوص الكويتي ومؤسسة الموانئ واتحاد الصيادين والتي أسفرت عن انتشال أحد القوارب ورفع نقلة من المخلفات البحرية، مشيرة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد رفع القوارب الكبرى الغارقة في محيط النقعة والتي تتطلب توفير الكرين المناسب لرفعها حمولة 200 طن. وأكدت البلدية أنه في إطار تعاونها المستمر بينها وبين الوزارات والمؤسسات الحكومية في مختلف حالات الطوارئ قامت إدارة الخدمات العامة بالبلدية بتوفير الآليات والشاحنات والعمالة بهدف التعاون مع فرق العمل بتلك المؤسسات الحكومية لتنظيف نقعة الشملان الواقعة بالقرب من سوق شرق حيث استهدفت المرحلة الثامنة انتشال مخلفات القوارب الغارقة والشباك وبقايا السفن من الأخشاب ومختلف العوائق البحرية وتم رفعها على متن شاحنات البلدية بإشراف فيصل الملا من إدارة الخدمات العامة بالبلدية فيما قام ممثل مركز المدينة المفتش مصطفى الشيرازي بتحرير محضر الحجز ووضع الملصق على القارب المخالف وتم رفعه إلى مركز حجز البلدية بمنطقة أمغرة.

بدورها دعت إدارة العلاقات العامة بالبلدية أصحاب القوارب والسفن عدم رمي المخلفات في المسطحات المائية والتقيد باللوحات الإرشادية التي تم وضعها من قبل البلدية والجهات الحكومية على امتداد السواحل الكويتية وذلك تجنبا للمساءلة القانونية وتحقيقا للمصلحة العامة، مشيرة إلى أنه في حالة وجود أي شكوى بعدم التردد بالاتصال على خط البلدية الساخن الذي يعمل على مدار الساعة بهدف خدمتهم والتواصل معهم من خلال الإبلاغ عن أي شكاوى تتعلق بجهاز البلدية طبقا لتعليمات الإدارة العليا بالبلدية.